

متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة 2014 – 2022)

**Requirements for activating tax Compliance to reduce tax Evasion in Algeria
(Analytical study for the period 2014 – 2022)**واضح سليمة¹، عيسى سماعيل²¹مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسنية بن بوعلي شلف(الجزائر) s.ouadah90@univ-chlef.dz²مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية، جامعة حسنية بن بوعلي شلف (الجزائر) s.aissa@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/23 تاريخ القبول: 2023/09/13 تاريخ النشر: 2023/09/15

ملخص:

يعد الامتثال الضريبي من الأساليب التي تنتهجها الأنظمة الضريبية للحفاظ على المردودية الضريبية وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي في الجزائر للحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الجبائية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الجبائية رغم استخدامها لأساليب الردع والعقوبات إلا أنها تسجل العديد من حالات التهرب الضريبي، وبالتالي على الإدارة الجبائية العمل على تطبيق أساليب أخرى لتجسيد الامتثال الضريبي الطوعي في الجزائر. كلمات المفتاحية: الامتثال الضريبي الطوعي؛ التهرب الضريبي؛ الإدارة الجبائية.

تصنيفات JEL: H26, H29.

Abstract:

The strengthening of voluntary tax compliance is one of the methods used by international tax systems to maintain tax returns, and accordingly, the study aims to analyze the requirements for activating tax compliance in Algeria to reduce tax evasion and increase tax revenue.

The study concluded that the tax administration, despite its use of deterrence and punishment methods, still records many cases of tax evasion, and therefore the tax administration must work on applying other methods to embody voluntary tax compliance in Algeria.

Keywords: Voluntary tax compliance, tax evasion, tax administration.

Jel Classification Codes: H26, H29.

1. مقدمة:

يعتبر النظام الضريبي الجزائري كأى نظام جبائي في العالم مر بالعديد من التغييرات والإصلاحات الجبائية، ولكن الملاحظ في تلك التغييرات أن أغلبها كانت في مجال الإصلاح التشريعي إما تعديل مواد قانونية أو استحداث مواد قانونية جديدة أو حذف بعض الآخر، رغم كل هذه الإصلاحات والتوجه في السنوات الأخيرة إلى عصنة الإدارة الجبائية إلا أنها لم تصل بعد إلى الدرجة المطلوبة منها في تعزيز ثقة المكلف بالإدارة الضريبية.

حيث يعتبر إمتثال المكلف ضريبيا أمرا بالغ الأهمية وجب الاهتمام به، ولكن ليس فقط بفرض مختلف العقوبات الجبائية عليه، وإنما يجب الأخذ باتجاه آخر وتنفيذ استراتيجيات أخرى، من خلال دراسة وتحليل سلوك المكلف بالضريبة، من أجل الرفع من وتيرة الامتثال الضريبي في ظل خلق مناخ ضريبي متكامل بين الأطراف الفاعلة فيه، والتي تتأثر بمختلف تشريعاته وتطبيقاته القانونية، وكل هذا من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو التحصيل الجبائي لمختلف الديون والحقوق الجبائية للخزينة العمومية، والحفاظ على أهم مورد وهو الضرائب والحد من التهرب الضريبي.

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من بين الصعوبات التي تواجه تحقق الامتثال الضريبي، نتيجة توفر العديد من العوامل التي تساعد على انتشار الظاهرة، مما يدفع بعض المكلفين لإستغلال تلك العوامل من أجل التخفيف من العبء الضريبي، ومن خلال ما سبق ذكره يمكن الطرح الإشكالية التالية متمثلة في التساؤل الرئيسي:

ماهي متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هو واقع تفعيل الامتثال الضريبي في الجزائر؟
- كيف يمكن للإدارة الجبائية الجزائرية دعم الامتثال الضريبي دون الاخلال بثقة المكلفين بها؟
- هل تخلي الإدارة الجبائية عن أساليب الردع بشكل تام سيساعد على الامتثال الضريبي؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية نقترح الفرضيات التالية

- يعتمد تفعيل الامتثال الضريبي في الجزائر على الرقمنة الجبائية وتدارس العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف الجبائي.
- تعد استراتيجية دعم المعنويات الضريبية من الأساليب التي تساعد على دعم الامتثال والحفاظ على علاقة جيدة بين المكلف والإدارة الجبائية.
- يمكن للإدارة الجبائية التنسيق بين الامتثال الضريبي الطوعي والقسري معا لزيادة درجة الامتثال الضريبي.

أهداف الدراسة:

- تحليل ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر.
- البحث عن أهم متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- تبيان أهمية الإدارة الجبائية في تجسيد الامتثال الضريبي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الاحصائيات وترجمتها في شكل جداول وبيانات وتحليلها للوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة.

هيكل الدراسة

ولالإلمام بمختلف جوانب الدراسة، تم التطرق إلى جانب النظري من خلال إعطاء مفاهيم للامتثال الضريبي والتهرب الضريبي، والجانب التطبيقي تم تحليل مختلف الاحصائيات المتوفرة، والوصول إلى جملة من المتطلبات لتفعيل الامتثال الضريبي الطوعي في الجزائر.

2. مفهوم الامتثال الضريبي

الامتثال الضريبي له وزن كبير في النظام الضريبي، فحقيقة لا يختلف عليها اثنين لا يوجد بديل حقيقي لضرائب لتغطية كل النفقات، صحيح يوجد طرق أخرى لتمويل النفقات العامة، من خلال الاقتراض الذي يجب فيما بعد دفع الفائدة والمبلغ الرئيسي عن طريق الإيرادات المتولدة من الضرائب، كذلك الاعتماد على فرض بعض الرسوم على الأنشطة الحكومية، لكن يمكن ان يتحول ناشطوها إلى القطاع الخاص، فعليه تبقى الضرائب المصدر الرئيسي في تمويل الخزينة العمومية، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية دعم وتطوير أساليب الامتثال الضريبي.

1.2. تعريف الامتثال الضريبي: أعطيت عدة تعاريف للامتثال الضريبي والذي ينقسم إلى نوعين وحي بني التطرق إلى بعض التعاريف وهي كالتالي:

1.1.2. التعريف الأول: هو ما تفترض الدولة أنه مستحق قانونيا على دافعي الضرائب، فالالتزام هو الامتثال إلى روح القانون ونصه، وهو الإبلاغ عن جميع المداخيل ودفع جميع الضرائب، من خلال الوفاء بإحكام القوانين واللوائح وأحكام المحاكم (العمل بمختلف النصوص القانونية والتنظيمية لدفع الضريبة)، وهو قيام المكلف بتقديم جميع التصريحات الضريبية، والإعلان عن جميع الدخل الخاضع للضريبة، وصرف جميع الضرائب خلال الفترة المحددة، دون الحاجة إلى انتظار اجراءات المتابعة من السلطة. (palil, 2010, p14)

2.1.2. التعريف الثاني: ويقصد به أن دافع الضرائب يقدم جميع الاقرارات الضريبية المطلوبة، في الوقت المناسب، وفقا لقانون الإيرادات الداخلية واللوائح والقرارات المعمول بها في وقت تقديم القرار، حيث يعتبر المكلفون الذين يمثلون ضريبياً هم الذين يصرحون بشكل صحيح ودقيق عن مختلف دخولهم ويدفعون ضرائبهم في الآجال المطلوبة (Jonathan Rillstone, 2015, p16)

وعليه يمكن القول أن الامتثال الضريبي هو يعبر عن مدى التزام المكلفين بدفع الضرائب كواجب من واجباتهم القانونية اتجاه الحكومة، وذلك بتصريح بمختلف دخولهم وأرباحهم لدى الإدارة الجبائية في الوقت المطلوب.

2.2. أنواع الامتثال الضريبي

ومن التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أنه يوجد فرق بين الامتثال الضريبي الطوعي والامتثال الضريبي القسري من حيث المعنى ولكن كليهما هدفهما الوصول إلى تحقيق درجة عالية من الامتثال الضريبي.

1.2.2. الامتثال الضريبي الطوعي:

هو شعور نفسي يجعل المكلف بالضريبة يقوم بدفع واجباته الضريبية اتجاه حكومته، دون استعمال هذه الأخيرة للعقوبات الجبائية معه، ودون لجوئه هو أيضا إلى مختلف الممارسات والمخالفات الجبائية لتخفيف من عبء الضريبة، أي أن المكلف بالضريبة يكون لديه قبول كامل ورغبة في دفع الضريبة. (Orgwamuhana, 2011, p10).

2.2.2. الامتثال الضريبي القسري

هو إرغام المكلف على الخضوع الضريبي بقوة القانون، من خلال الوسائل القمعية والفحص المحاسبي، فيلتزم المكلف بدفع الضرائب ليس رغبة منه، بل خوفا من اكتشاف التلاعبات التي قام بها والتعرض لعقوبات من طرف الإدارة الضريبية. (Erich Kirchler, 2010, p336)

3.2. العوامل المؤثرة في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي:

حسب الدراسات المختلفة تبين أن هناك مجموعة من النقاط أو العوامل التي لها دور كبير في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي وهي كما يلي

1.3.2. متعلقة بالمكلف بالضريبة ويمكن تفصيلها في ثلاث نقاط وهي

- البعد الوطني للضريبة: هو إمتثال الفرد بدفع مختلف الضرائب وتأدية واجبه الوطني اتجاه المجتمع والوطن، وغير ذلك غير مقبول.
- المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع: ويتعلق بمدى الالتزام الأفراد بأداء واجباتهم الضريبية عملا بأخلاقهم الجيدة
- المستوى التعليمي: يلعب المستوى التعليمي والمعرفي دورا كبيرا في تجسيد الامتثال الضريبي، وذلك من خلال توعية المكلف بأهمية الضريبة في انجاز المشاريع والسير الحسن لشؤون الدولة.

2.3.2. العوامل المرتبطة بالمديرية العامة للضرائب: التي تهدف إلى تحقيق مستوى أفضل من الامتثال وتمثل فيما يلي:

- دور الإدارة الجبائية: كلما كانت الإدارة الجبائية تمتلك جهاز ضريبي كفاء، كلما ساعدها على القيام بمهامها بكل سهولة، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الضرائب.
- حالات الفحص الضريبي: يساعد في زيادة الامتثال من خلال اكتشاف الأخطاء والمخالفات، نتيجة عدم التصريح بطريقة صحيحة ودقيقة من طرف المكلفين بالضريبة.
- نظام معلومات فعال وكفء: يعتمد نجاح الإدارة على امتلاك نظام معلومات فعال يساعد على توفير المعلومات اللازمة لخدمة الأطراف المهتمة.

3.3.2. العوامل المرتبطة بالدولة وهي العوامل المتعلقة بسياسات الدولة اتجاه الضريبة، كتشريع القوانين الضريبية والأنظمة الخاصة بالتحصيل وتمثل في الآتي:

- سياسة الدولة فيما يتعلق بالإنفاق: ويتعلق الأمر بشعور الأفراد بالرضى على سياسة الإنفاق التي تنتهجها الدولة، ويظهر ذلك في مردودية الضرائب من خلال المشاريع المنجزة، لتسهيل الحياة المعيشية لهم.
- ارتفاع معدلات الضرائب: يؤدي ثقل العبء الضريبي على المكلف بالبحث عن ثغرات قانونية تجنبه دفع جزء من الضريبة، فيجب على الدولة أن تخفف من المعدلات الضريبية مع الحفاظ على نسبة كبيرة من التحصيل الضريبي.
- الجزاءات وأساليب الردع: يتم اعتماد العقوبات والردع بالنسبة للمكلفين المتهربين من دفع الضريبة، لزيادة الامتثال الضريبي الطوعي. (أحمد، 2016، ص ص 224، 232).

3. مفهوم التهرب الضريبي:

يعد التهرب الضريبي نوعا من أنواع عدم الامتثال للتشريعات والقوانين الضريبية، حيث يحاول المكلف فيها التملص من الضريبة بمختلف الطرق، سواء بالتجنب أو المخالفة المباشرة لتلك القوانين، حيث تختلف أسباب عدم الامتثال والتهرب ضريبيا من مكلف إلى آخر.

1.3. تعريف التهرب الضريبي: تعددت تعريفات التهرب الضريبي، حيث سيتم التطرق إلى بعض من هذه التعاريف وهي كالآتي:

1.1.3. التعريف الأول: هو ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة فيها عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعتها المنشئة، والتهرب الضريبي قد يكون مشروعاً والذي يطلق عليه التجنب الضريبي وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية، أو تهرباً غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية، وهو الذي يقصد في الدراسات المالية بالتهرب الضريبي. (العلي، الطبعة الأولى 2009، ص 178)

2.1.3. التعريف الثاني: بانه خطة أو ترتيب تم انشاؤها لغرض وحيد مهيمن هو تجنب الضرائب، واستخدام الاستراتيجيات لخفض دفع الضرائب والتي قد تتراوح من التخطيط الضريبي على نطاق ضيق إلى تخطيط ضريبي على نطاق واسع (pratomo, 2018, p46).

وعليه يمكن القول أن التهرب الضريبي هو محاولة المكلف بالضريبة التخلص من دفع الضريبة بشتى الطرق، سواء بطريقة مباشرة مخالفا للقوانين الجبائية بشكل صريح، أو بطريقة غير مباشرة أي أنه يخالف القانون الجبائي دون إظهار ذلك.

2.3. أنواع التهرب الضريبي: ينقسم التهرب الضريبي إلى نوعين حسب الطريقة المتبعة من قبل المكلف أثناء القيام بالتهرب الضريبي وهما كما يلي:

1.2.3. التخطيط (التجنب) الضريبي:

يقصد به تجنب المكلف بالضريبة أو الالتزام دون مخالفة القانون، وذلك بالابتعاد عن مواطن التكليف أو الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في القانون، من أجل تخفيف من عبء الضريبة، وللقيام بهذا يقوم المكلف بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرائق التخلص من الضريبة، مستعين في ذلك بالحلل والثغرات الموجودة في التشريع الضريبي. (شامية، 2008، ص 215)

أي أن المكلف بالضريبة يتهرب ضريبياً عن طريق التخطيط لعملية التهرب بشكل خفي، لكن ظهرياً يبدو أنه إحترم القانون الجبائي مثل إستغلال الثغرات القانونية، وعليه يعتبر قانونياً رغم أنه محل انتقاد لدى الكثيرين من أهل التخصص، وعليه اثبات ذلك في الممارسة العملية مازال صعباً أمام الإدارة الجبائية. (عمارة، 2019، ص 06)

2.2.3. الغش الجبائي

ويقصد به محاولة المكلف بالضريبة عدم دفع الضريبة، باستعمال طرق تدليسيه وأساليب مخالفة للقانون بشكل صريح. أما القانون الجبائي الجزائري عرفه على أنه: كل محاولة لتخلص من الضريبة، باستعمال طرق تدليسيه في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف كلياً أو جزئياً، ومن خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن:

- الغش الضريبي هو المخالفة الواضحة والصريحة للقانون الجبائي؛

- يتم الغش بالوسائل المادية أو المحاسبية أو غيرها للتخلص من دفع الضريبة. (ناصر، 2018 ص 128)

3.3. أسباب التهرب الضريبي: توجد العديد من أسباب التهرب الضريبي والتي سنذكر منها ما يلي:

1.3.3. العوامل النفسية:

تعد العوامل النفسية من بين العوامل التي تجاهلتها الدراسات العربية المتقدمة، فنجد أن الأخلاق الضريبية من المحددات الأساسية للتهرب الضريبي، فالقيمة الفردية والمبادئ لتبنيهاها الفرداً تجاه مسؤوليتها المجتمعية هي التي تخفف أو ترفع من نيتها هفي التهرب والتجنب بالضريبي، وكذلك نجد المعرفة الضريبية البسيطة والمعقدة بالقوانين والحسابات الضريبية، وكذلك العدالة الضريبية كما يدركها المكلف بالضريبة تساهم بدورها في التهرب الضريبي. (الدين، 2022، ص 151-168)

2.3.3. العوامل الاقتصادية:

تتدخل العوامل الاقتصادية في انتشار التهرب الضريبي لما تتوفر بعض الأسباب التالية:

- ضعف المستوى الاقتصادي لدى المكلفين بالضريبة؛

التقلبات التي تتعرض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير بالغ على ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها بين أفراد المجتمع، ففي فترة ازدهارها والرواج لاقتصاد يتزايد مداخلها للأفراد ومقدرة عملها تحمل العبء الضريبي مما يقلل من التهرب الضريبي، والعكس صحيح بالنسبة لحالة الركود الذي يساعد على انتشار التهرب الضريبي. (سليمة، 2022، ص ص 426-433)

3.3.3. العوامل القانونية:

إن تعقد التشريع الضريبي نتيجة كثرة القوانين، وعدم استقرار الأنظمة الضريبية، والوجود العديد من الثغرات والتصحيحات التي تتم على مستوى التشريعات الضريبية من حين إلى آخر، كلها تؤدي إلى عدم استيعابها حتى من طرف الإدارة الجبائية في حد ذاتها. (محمد، 2010، ص ص 65-66).

4. متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي:

تسعى العديد من الأنظمة الضريبية في دول العالم إلى تحقيق أكبر درجة من الامتثال الضريبي، خاصة ما يعرف بالطوعي أو الإرادي، وذلك من خلال العمل على التطوير الذاتي والمهني والمعرفي للموظفين في الإدارات الضريبية، في كيفية جذب المكلفين بطرق ودية دون اللجوء إلى العقوبات والأساليب الردعية، فتحقيق الامتثال الضريبي الطوعي يتطلب استحداث آليات في كل المجالات الضريبية التي تساعد على توليد ضرائب جديدة وجودة في التحصيل، وفي نفس الوقت الحفاظ على ولاء المكلف بالضريبة باعتباره محور مهم في تفعيل الامتثال الضريبي وإنجاح النظام الضريبي، وعليه تم في هذه الدراسة وضع بعض الآليات لتحقيق الامتثال الضريبي الطوعي في السياسة الضريبية الجزائرية.

1.4. احترام المكلفين بالضريبة خاصة الممثلين ضريبيا وتسهيل عملية دفعهم للضريبة بشكل سريع وفعال:

إن اهتمام الإدارة الجبائية بخدمة المكلف بالضريبة بالسرعة المطلوبة، والوقت المطلوب، بتوفير له كل الخدمات التي تساعد في تقديم تصريحاته الضريبية، دون عناء وجعله يشعر أنه جزء جد مهم في نجاح النظام الضريبي، وهذا سيؤدي إلى تعزيز ثقته بالإدارة الجبائية وبالتالي بالحكومة، وعليه تم تقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجبائية الجزائرية وفق مجموعة من المؤشرات كما يبينها الجدول أدناه:

الجدول 1: مؤشرات جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة (2014-2018)

البيان/ السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
احترام ظروف التحول إلى مصالح الإدارة	97.06	70.53	70.53	77.93	91
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة	99.50	99.90	99.90	99	97
نسبة احترام الآجال	74.33	64.13	64.13	71	73.73
نسبة الاصغاء للمكلفين بالضريبة	88.60	71.86	71.86	69.00	67.20
نسبة نوعية الخدمة المقدمة	71.96	69.56	69.56	74.17	84.17
المؤشر الاجمالي لنوعية الخدمة	80.59	74.62	72.62	74.26	79.96

المصدر: (فليل، 2021، صفحة 157)

من خلال الجدول أعلاه الذي بين مجموعة من المؤشرات التي تم اعتمادها في تقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجبائية، ما تم ملاحظته خلال فترة الدراسة أنه في كل السنوات ولمختلف المؤشرات كانت نسب التقييم مقبولة، حيث بلغ نسبة تقييم مؤشر نسبة التكفل بالمكلفين، النسب الأعلى التي كانت تتراوح ما بين نسبة 97٪ ونسبة 99٪ في أغلب السنوات، عكس مؤشر نسبة الاصغاء للمكلفين بالضريبة، الذي تم تسجيل فيه نسب ضعيفة مقارنة بالمؤشرات الأخرى، لكن المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة فقد تجاوزت كل النسب فيه 70٪ وهي نسبة مقبولة على وجه العموم.

الجدول 2: مؤشر سهولة دفع الضرائب في الجزائر (2014-2019)

السنوات/البيان	عدد مرات دفع الضرائب	عدد الساعات دفع الضرائب
2014	34	451
2015	34	451
2016	33	385
2017	27	265
2018	27	265
2019	27	265

Source: (The World Bank, Doing business, 2014-2019, <https://www.worldbank.org>).

يوضح الجدول أعلاه دراسة مؤشر سهولة دفع الضرائب، والذي تم تحليله من خلال متغيرين وهما عدد مرات دفع الضرائب والملاحظ أنه في كل من سنة 2014 و 2015 كانت عدد المرات هو 34 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 27 مرة. وعدد الساعات دفع الضرائب والملاحظ أنه نفس الشيء، لقد تم تسجيل تحسن مستمر ابتداء من سنة 2014 الذي بلغ فيها معدل الساعات 451 ساعة إلى أن انتهى بمعدل 265 عدد الساعات في سنة 2019، لكنها لم تصل بعد لدرجة المطلوبة من أجل تفعيل وتسريع عملية الدفع، وبالتالي هذا يؤثر سلبا على درجة الامتثال الضريبي الطوعي.

2.4. العمل على تطوير الرقمنة الجبائية لتسهيل المعاملات الإدارية على المكلفين بالضريبة

يعتبر عصنة الإدارة الجبائية من خلال استحداث هياكل جديدة، والمتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب، والمراكز الجوية، سهل على المكلفين بالضريبة القيام بالتزاماتهم الجبائية، حيث أصبح كل مركز لديه مهام خاصة به، أي أن كل مكلف أصبح يعرف أين يتجه، وكل هذه الخطوات أعطت إضافة جيدة في زيادة التحصيل الجبائي، ولكن مازالت الحاجة في اللجوء إلى الرقمنة الجبائية، وتطوير الإدارة الالكترونية، من طرف الإدارة الجبائية، حيث وضع مؤشر نضج الحكومة الالكترونية أن الجزائر مازالت بعيدة نوعا ما عن الرقمنة وخاصة في مجال الجباية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 3: مؤشر ترتيب الجزائر وفق مؤشر نضج الحكومة الالكترونية (2014-2022)

البيان/ السنوات	2014	2016	2018	2020	2022
قيمة المؤشر	0.3106	0.2999	0.4227	0.5173	0.5611
الترتيب	136	150	130	120	112

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الالكترونية على

<https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-02/UN%20E-Government>

يبين لنا الجدول الترتيب العالمي لنضج مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر، والملاحظ أنه احتلت في الفترة (2014 - 2016)

مراتب ضعيفة والتي تتراوح ما بين المرتبة 130 و 150، ثم تعود للتحسن في الفترة ما بين (2018 - 2022) وتحتل المراتب ما بين 112 و 130 من حيث الترتيب العالمي، وهذا شيء جيد يحسب لصالح الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتطوير مجال الرقمنة في الجزائر، وذلك بعد إطلاق تقنية جبايتك التي سهلت على المكلفين عملية تقديم تصريحاتهم الجبائية في سنة 2017، لكن رغم ذلك تبقى ضعيفة مقارنة بتطور التكنولوجي السريع في العالم، وهذا ما يوضحه أيضا مؤشر المشاركة الالكترونية في الجدول أسفله:

الجدول 4: تطور مؤشر المشاركة الالكترونية (2014-2022)

البيان / السنوات	2014	2016	2018	2020	2022
قيمة المؤشر	0.07843	0.11864	0.20220	0.15480	0.2273
الرتبة	172	167	165	183	148

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد تقارير الأمم المتحدة، نيويورك، مسح الحكومة الالكترونية على الموقع:

<https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-02/UN%20E-Government>

يبين الجدول أعلاه قيمة المؤشر ورتبة الجزائر في المشاركة الالكترونية من حيث الترتيب العالمي، والملاحظ في هذا الخصوص أن الجزائر احتلت مراتب ضعيفة جدا خاصة في سنة 2020 التي احتلت فيها المرتبة 183 من أصل 193 دولة مشاركة، حيث يعود هذا إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي ضعف الجباية البترولية، وبالتالي ضعف في الحصيلة الجبائية العادية، نتيجة عدم الامتثال الضريبي الطوعي وضعف الاستراتيجيات التكنولوجية المتبعة في التحصيل والحد من التهرب الضريبي، لتعود وتحسن في الترتيب العالمي في سنة 2022 لترتفع ب 35 مرتبة عن ما كانت عليه في سنة 2020 نتيجة الاهتمام بالرقمنة على المستوى العام.

والجدير بنا الإشارة إلى أن الاهتمام بمجال الرقمنة في الجزائر أصبح أكثر أهمية في كل ما يتعلق بالجباية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الامتثال الضريبي الطوعي، من خلال تسهيل عملية المعاملات الجبائية مع الإدارة الجبائية ودفعي الضرائب، وتجنب كل ما هو مضيع للوقت وطول إجراءات التصريح والتحقيق والتأكد من صحة التصريحات المقدمة.

3.4. العمل على تكثيف الجهود من طرف الإدارة الجبائية من خلال تبني نظام معلومات يسمح لها بالوصول إلى معلومات كافية في القطاعات التي يتم التهرب ضريبيا بشكل كبير فيها وإيجاد الحلول لها بطريقة ودية:

ان انتشار التهرب الضريبي او الغش الضريبي في الجزائر يمكن ارجاعه إلى مجموعة من العناصر مثل: عدم كفاءة الإدارة الجبائية في كشف التهرب الضريبي، وأيضا عدم الكفاءة في سرعة المعالجة لملفات التهرب التي تم اكتشافها، وضعفها أيضا في مجال حل المنازعات الجبائية، واستعمال المكلف بالضريبة لكل وسائل التحايل واستغلال الثغرات القانونية، وكل النقاط التي تم ذكرها سابقا سببها ضعف النظام الضريبي الجزائري وهذا ما يثبتته الكم الهائل من ملفات التهرب الضريبي والشكاوى والملفات المتنازع فيها أمام القضاء ومجالس الدولة، ويثبت أيضا ضعف الامتثال الضريبي الطوعي في الجزائر وبالتالي ضعف ثقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية، حيث يوضح الجدول أسفله عمليات التهرب حسب مختلف النشاطات:

الجدول 5: يمثل توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط (2014 - 2018)

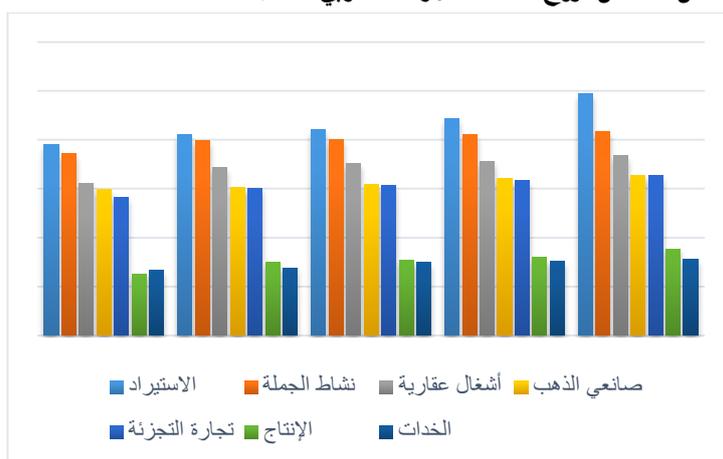
النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
الاستيراد	780	820	840	886	990
نشاط	744	795	800	820	835

					الجملة
735	710	702	688	620	أشغال العقارية
654	633	615	603	564	تجارة التجزئة
354	320	308	299	250	الإنتاج
654	641	618	604	598	صانعي الذهب
311	302	299	277	266	خدمات

المصدر: (مصباح، 2020، صفحة 455)

الجدول أعلاه يوضح أهم النشاطات التي تم التهرب ضريبيا فيها خلال فترة الدراسة والتي توضح أن نشاط الاستيراد هو الذي يتم فيه تهرب ضريبيا بشكل كبير ثم تليه نشاط الجملة، ويقل التهرب الضريبي في قطاعين وهما قطاع الإنتاج والخدمات مقارنة بباقي القطاعات الأخرى ويعود ذلك إلى طبيعة الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطين ولتوضيح أكثر تم إعادة هيكلة الجدول في الشكل البياني التالية:

الشكل 1: يمثل توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط 2014-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات الجدول رقم 05

كما وسبق وقلنا أن القطاع الذي تم التهرب ضريبيا فيها بشكل كبير هو قطاع الاستيراد والجملة بعدد ملفات متقاربة، ثم يليه كل من قطاع أشغال العقارية وصانعي الذهب وتجارة التجزئة، فتم التسجيل على مستواهم تقريبا نفس حجم التهرب من حيث عدد الملفات، ثم يليه كل من قطاع الخدمات والإنتاج وبدورهما تم التسجيل على مستواهم تقريبا نفس عدد ملفات التهرب، لكن بشكل قليل مقارنة بالقطاعات الأخرى، وعليه فوجب على الإدارة الجبائية أن تركز جهودها في هذه القطاعات للحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الجبائية والجدير بذكر تعتبر هذه القطاعات من أهم القطاعات التي ينشط فيها المكلفين بالضريبة، والتي تعطيهـم الفرصة لي التهرب الضريبي نتيجة ضعف المواد القانونية فيما يخصها، وبالتالي أيضا هذا العامل يؤدي إلى اضعاف الامتثال الضريبي الطوعي، وهذا ما يوضحه حجم الشكاوى التي تقدم سنويا في الجدول أسفله:

الجدول 6: العدد الإجمالي للشكايات المقدمة أمام مديرية الضرائب (2014 - 2019)

السنوات	عدد الشكاوى المقدمة	عدد الشكاوى المعالجة	نسبة المعالجة
2014	565	296	52.38

2015	652	211	32.36
2016	318	172	54.09
2017	242	127	52.48
2018	228	78	39.08
2019	256	53	20.70

المصدر: (قليل، 2021، صفحة 160)

يوضح الجدول أعلاه عدد الشكاوى المقدمة والمعالجة ونسبة المعالجة، والتي كانت معالجة ضئيلة في السنوات 2015 و 2018 و 2019، حيث بلغت في السنة الأخيرة 20.70 % أي 53 شكوى معالجة من أصل 256 شكوى مقارنة بالسنة 2014 كانت نسبة معالجة الشكاوى جيدة والتي فاقت نسبة 52% أي ما يعادل 296 شكوى معالجة من أصل 565 شكوى مقدمة، ومنه نتوصل إلى أن الإدارة الجبائية ضعيفة جدا في المعالجة والتسيير، وأيضا ضعف في التحصيل، واعتماد إجراءات غير فعالة وهذا ما يثبت تطور نسب التحصيل وبواقى التحصيل كما هو مبين في الجدول أسفله:

الجدول 7: يمثل تطور نسب تحصيل الديون الجبائية للفترة (2014 - 2021) الوحدة مليار دج

السنوات	الحقوق	التحصيلات	نسبة التحصيل %	بواقى التحصيل
2014	3150.444	118.463	3.95	3031.981
2015	3517.875	205.23	5.83	3312.645
2016	3629.24	188.652	5.19	3440.79
2017	4097.12	201.33	4.91	3895.79
2018	4650.58	144.166	3.10	4506.411
2019	134776.55	101.57	0.26	13467.49
2020	4222.97	30.827	0.73	13628.94

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التقييمية لمجلس المحاسبة وقوانين المالية لسنوات الفترة (2014 - 2022).

الملاحظ من الجدول ارتفاع كبير في الديون الجبائية خاصة في سنة 2019، الذي عرف ارتفاعا جد ملحوظ مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث يدل هذا الارتفاع على ارتفاع حجم التهرب الضريبي في الجزائر، وهذا ما يدل على ضعف الامتثال الضريبي الطوعي من قبل المكلفين بالضريبة، حيث يعود السبب الرئيسي لعدم امتثالهم هو ضعف وتعقد النظام الجبائي، وأيضا ضعف في الرقابة الجبائية، نتيجة اعتماد الإدارة الجبائية على أساليب تقليدية في الفحص، وبشكل كبير على الردع والعقوبات في التحصيل الجبائي. وعالية يجب على الإدارة الجبائية اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من حيث التطوير في تقنيات الفحص المحاسبي، وأيضا العمل على التركيز على التعامل الودي مع المكلفين بالضريبة لزيادة التحصيل والامتثال الضريبي الطوعي.

4.4. رفع المعنويات الضريبية في دعم الامتثال الضريبي عن طريق المكافئة المادية أو المعنوية

يقصد بالمعنويات الضريبية هي عبارة عن عقد نفسي يتم بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، فهو نموذج يتم من خلاله تجاوز نموذج الردع التقليدي، و لرفع هذه المعنويات يجب الاعتماد على المكافئة المعنوية والمادية.

- المكافئة المعنوية يمكن ادراجها في النقاط التالية:

- ✓ المعاملة الجيدة من طرف الإدارة الجبائية للمكلف بالضريبة
- ✓ منح شهادة المكلف النموذجي للمكلفين الملتزمون بالدفع والتصريح في الأجل المحددة.

✓ التسجيل المكلفين الملتزمون في بطاقة الامتياز، والتي تقابلها في التسجيل في بطاقة الغش والتهرب الضريبي بالنسبة للمكلفين الغير الملتزمون.

– المكافئة المادية تتمثل في منح خصم مادي للمكلفين الملتزمون وغير متأخرون عن وضع تصريحاتهم في الآجال المحددة. (pratomo, 2018, p48)

5.4. تخصيص مصلحة كاملة في الإدارة الجبائية توضح وتشرح كيفية التعامل مع القوانين الجبائية

يجب على الإدارة الجبائية تخصيص هذه المصلحة، واعطائها أهمية وأن توفر خدماتها في كل وقت من أجل توضيح وتقديم الشروحات عن القوانين الجبائية الجديدة، بالنسبة للمكلفين بالضريبة المسجلين، وبالنسبة للمكلفين الجدد، لأن البعض منهم يفشل في اكمال تصريحاتهم الضريبية وبالتالي يقع في التهرب الضريبي بشكل غير مقصود، نتيجة عدم فهمه لنظام الضريبي وخاصة أن النظام الضريبي الجزائري معروف بالتعقيد والتغيرات بشكل مستمر.

7.4. الاعتماد على مؤشرات التقييم الشخصي للإدارة الجبائية (TADAT)

لقد تم تصميم أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية (Tax Administration Diagnostic Assessment Tool) التي يرمز لها ب (TADAT)، من أجل تقييم موضوعي وموحد لأهم النتائج التي تحققها الإدارة الجبائية، ويمكن اعتمادها في أي بلد وذلك بالتركيز على تسع مستويات. (بوعلام، 2016، ص 82)

بين الشكل أدناه أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تحليل وتقييم أداء الإدارة الجبائية، وهي عبارة عن تسع مؤشرات تم وضعها بالترتيب حسب أهمية كل مؤشر، والملاحظ أن مؤشر دعم الامتثال الضريبي الطوعي يمثل المستوى الثالث للأهميته ودورها في زيادة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

الشكل 2: مجموعة مؤشرات أداة التقييم الشخصي للإدارة الضريبية TADAT



المصدر: ولهي بوعلام، 2016، ص 82

لو تم تقييم أداء الإدارة الجبائية الجزائرية بالاعتماد على هذه المؤشرات، سنجد أنها لا تمتلك أو غير متمكنة من توفرها على هذه المؤشرات، انطلاقاً من مؤشر سلامة قاعدة بيانات دافعي الضرائب المسجلين والذي يمثل المستوى الأول حسب الشكل أعلاه، وبالتالي سيؤدي إلى ضعف أو انعدام باقي المؤشرات خاصة مؤشر المساءلة والشفافية، وعليه لتحقيق ودعم الامتثال الطوعي في الجزائر، العمل على تطبيق برنامج TADAT والاستعانة بالتجارب الدولية التي عملت بهذا التطبيق، وبطبيعة الحال سيتم منح إلى الإدارة الجبائية

الجزائرية انطلاقة جديدة نحو العصرية والكفاءة والفعالية، بتوفير كافة الإمكانيات المساعدة لإنجاحه سواء المادية من تكنولوجيا أو معرفية من خلال تطوير مهارات موظفي الإدارة الجبائية، وبالتالي رفع من مستوى الامتثال الضريبي الطوعي.

5. خاتمة

يعتبر التهرب الضريبي من الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية وتحقيق الامتثال الضريبي، لما له من آثار سلبية على التحصيل الجبائي ونمو الاقتصاد الوطني، لهذا تسعى الإدارة الجبائية إلى استحداث وسائل أكثر فعالية لاكتشافه والحد منه، ومن خلال الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات لتفعيل الامتثال الضريبي في الجزائر.

اختبار الفرضيات:

- تلعب الرقمنة وتطوير الحكومة الالكترونية دور في تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي بشكل كبير وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- إن تعزيز ثقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية من خلال اتباع أسلوب الحوافز المادية والمعنوية سوف يساهم في تجسيد الامتثال الضريبي في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- يمكن للإدارة الجبائية أن تسعى إلى تدعيم الامتثال الضريبي الطوعي ولكن هذا لا يعني أن تتخلى عن نظام العقوبات والردع مع بعض المكلفين بالضريبة الممتنعين عن أداء واجباتهم الضريبية اتجاه الحكومة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- الامتثال الضريبي هو مدى التزام المكلفين بالضريبة بدفع والتصريح الصحيح بالمداخيل والأرباح وأرقام الأعمال التي يحققونه كل فترة.
- يعتبر التهرب الضريبي شكل من أشكال عدم الامتثال الضريبي وهو يشكل خطر على تحصيل كامل حقوق الخزينة العمومية وبالتالي يؤثر على مختلف الإيرادات المالية للدولة وأيضا على الانفاق العام وعلى المستوى المعيشي للفرد.
- ينقسم الامتثال الضريبي إلى إمتثال ضريبي طوعي وإمتثال ضريبي قسري، حيث أنه في أغلب الأحيان يتم إمتثال المكلفين قسرا للدفع الضرائب في الجزائر، وعليه ضعف في الامتثال الضريبي الطوعي.
- مازالت تعاني الإدارة الجبائية في الجزائر من نقص في الكفاءة اللازمة لتعزيز ثقة المكلف ودليل ذلك عدد الشكاوى والقضايا الموضوعة أمام القضاء.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي يختلف من قطاع إلى آخر، ولكن أغلبها ناتج عن مزاوله أنشطة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة وصانعي الذهب، بينما ضعيف في أنشطة الخدمات والإنتاج.
- ضعف الرقمنة والتطور الالكتروني في الجزائر في المجالات الجبائية، وهذا ما أثبتته تحليل مؤشر ترتيب الجزائر من بين الدول العالم في تطور المشاركة والحكومة الالكترونية، لكن لا يمكن في نفس الوقت اهمال الجهود التي تقوم بها الجزائر لدعم وتطوير الرقمنة في الجزائر، والتي تتضح في استحداث أجهزة إدارية جديدة ووضع بوابة الكترونية جبائتك لتسهيل الدفع الالكتروني على المكلفين بالضريبة، وأيضا الموقع الالكتروني الخاص بالمديرية العامة لضرائب من أجل تطوير التواصل مع المكلفين.
- تعتبر المكافأة وسيلة مهمة لتفعيل الامتثال الضريبي سواء كانت مادية أو معنوية.

الإقتراحات: مما سبق يمكننا إعطاء بعض التوصيات والإقتراحات كما يلي:

- من أجل تطوير الرقمنة والتقنيات الالكترونية، على الدولة الجزائرية عقد اتفاقيات دولية فيما يخص تطوير المردودية الضريبة مع دول كانت لها تجارب ناجحة في تطوير الضريبة الالكترونية والرقمنة الجبائية التي ساعدت على الامتثال الضريبي الطوعي دون اللجوء إلى وسائل التقليدية المعروفة من الردع والعقوبات

- تحسين الخدمات الإدارية، ويتم ذلك عن طريق تحسين الظروف والامكانيات المادية والمعنوية والاجتماعية والمعرفية لموظفي الإدارة الجبائية.
- جعل النظام الضريبي بسيط بفرض ضرائب موحدة على القطاعات المتشابهة مثل قطاع الإنتاج وقطاع الصناعة، نفرض عليه نفس معدل الضريبة من أجل تسهيل عملية فهمه وتطبيقه، وبالتالي زيادة نسبة الامتثال الضريبي الطوعي.
- إعطاء صورة للمكلف بأنه له وزن في نجاح النظام الجبائي، ويتضح ذلك من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لرفع معنوياته الضريبية وبالتالي جعله يمثل لدفع الضريبة بشكل ارادي.
- ويمكن للباحثين التوسع في الدراسة من خلال دراسة بعض النقاط مثل:
 - دراسة أثر التقييم الذاتي للإدارة الجبائية على سلوك المكلف بالضريبة ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية.
 - معالجة ظاهرة التهرب الضريبي بين فرض العقوبات وتعزيز ثقة المكلف بالإدارة الجبائية.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات

- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط 03، عمان، الأردن. دار وائل لنشر، 2008.
- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط 01، عمان، الأردن، اثناء لنشر والتوزيع 2009.
- kibuta, Orgwamuhana. (2011). *Tax compliance in Tanzania Analysis of law& policy affecting voluntary tax payer compliance*. France: African Books Collectiv)

• الأطروحات

- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.
- Jonathan Rillstone, Rewarding taxpayers: A possible method to improve Tax compliance, university of Canterbury, in new zealand, 2015.
- palil, M. r, Tax knowledge& complnace determinants in self assessment system in Malaysia, university of Birmingham, 2010.
- pratomo, M. H, Investigating tax compliance risks of large businesses in indonesia, collage of businesse, university rmit, 2018.

• المقالات

- أحمد رؤوف نضال، دور الامتثال الطوعي للمكلفين في الحد من التهرب الضريبي في العراق، مجلة دراسات محاسبية، المجلد 11، العدد 35، 2016.
- رحال ناصر، الضغط الجبائي كحافز لتهرب والغش الضريبي، مجلة الوحات والدراسات، العدد 18، 2018.
- سومية تومي، منصور بن عمارة، السلوك الجبائي للمكلف بالضريبة ومدى تأثيره على كفاءة الادارة الجبائية - دراسة حالة الادارة الجبائية الجزائرية، *Réformes Economiques etIntégration En Economie Mondiale*، المجلد 13(العدد 03)، 2019.
- مكاحلية محي الدين، مساهمة التدقيق الجبائي كعامل لكبح سلوك التهرب الضريبي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، 2022.
- حراق مصباح، تحصيل الجباية العادية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2020.
- لهي، بوعلام. (2016). برنامج الامتثال الارادي الجبائي وإشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 05، العدد 01.
- نجار أيوب، شيخي سليمة. الرقابة الجبائية كآلية لتهرب الضريبي في الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
- نبيل قليل، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى حصيلة الضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- Erich Kirchler, I. W. Tax compliance inventaray TAX-I: Designing an inventaray for surveys of tax compliance. *journal of economic psychology*, Vol 31(No3), 2010.
- مواقع الأنترنت
- United Nations, 2022, E-government survey, From E-government to connected governance, New York(USA), on <https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2023-02/UN%20E-Government>.
- The World Bank, (2019) Doing business, on, <https://www.worldbank.org>.